اقتصاد

منحتها إجازات بـ٢٠٠ مليون يورو منذ بداية ٢٠١٥
«الاقتصاد» تستهدف ١٢ سلعة غذائية في برنامج تسهيل منح إجازات الاستيراد

| الوطن

بلغت قيمة إجازات استيراد المواد الغذائية نحو ٢٠٠ مليون يورو منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، ضمّت قائمة من ١٢ سلعة تم استهدافها ببرنامج تسهيل منح إجازات الاستيراد، وهي السمون والزيوت والرز والمعكرونة والطون والسردين والمرتديلا والدقيق والتمر والبن والسمسم والشاي.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية عبد السلام علي أن الوزارة قررت توسيع منح موافقات وإجازات الاستيراد لقائمة موسعة من المواد الغذائية، وذلك في إطار السعي لتحسين سياسة التجارة الخارجية ومواءمتها مع متطلبات السوق المحلية وأولويات ترشيد الطلب على القطع الأجنبي لأغراض الاستيراد.

مشيراً إلى اجتماع عقد في مقر الوزارة يوم الخميس الماضي ترأسه وزير الاقتصاد الدكتور همام الجزائري وحضره ممثلون عن مديرية الجمارك العامة، ومصرف سورية المركزي، ورؤساء اتحادات غرف الصناعة والزراعة والتجارة والمصدرين السوري، إضافة إلى حضور عدد من مستوردي المواد والسلع الغذائية، تم خلاله مناقشة قائمة السلع التي تم استهدافها ببرنامج التسهيلات المخصص لإجازات استيرادها وتوسيع منحها للمستوردين أكثر من ذي قبل.

وبحسب معاون الوزير فإن اعتماد توسيع منح موافقات وإجازات الاستيراد لقائمة السلع المذكورة يأتي في إطار السياسة التي اعتمدتها الوزارة لضمان كفاءة استيراد المواد الغذائية تحضيراً لشهر رمضان والأعياد القادمة ما يضمن الجدوى المثلى في تخفيض الأسعار في السوق وإيضاح التسهيلات المخصصة من الوزارة في منح موافقات وإجازات الاستيراد والتمويل والمساهمة في توافرها وتخفيض أسعارها في الأسواق المحلية خلال الفترة المذكورة.

ومن جهة أخرى، أوضح معاون الوزير أن الإجراء الذي اعتمدته وزارة الاقتصاد بالتوافق مع الفعاليات الاقتصادية خلال الاجتماع لا يعني أن السلع المذكورة لم تكن تعطى موافقات وإجازات لاستيرادها من قبل، بل على العكس تماماً، ويأتي إجراء الاقتصاد الذي قوبل بارتياح وقبول من قبل المستوردين استمراراً لما تقوم به الوزارة وتوجهاتها الضاغطة لتأمين السلع للمواطنين وعدم فسح المجال أمام نقص أي منها، إضافة إلى أن السلع المختارة ضمن القائمة تحظى بأهمية بالغة في سلم أولويات الاستيراد الذي اعتمدته الوزارة، كونها تلامس المتطلبات المعيشية اليومية للمواطنين من جهة، ومن جهة أخرى أن توافرها في السوق المحلية بكميات كبيرة يدل على مدى صوابية ترشيد الاستيراد وإدارة ملف التجارة الخارجية والتركيز على استيراد السلع الأساسية، كذلك التركيز على تمويلها بالدرجة الأولى وفق ضوابط محددة معتمدة من قبل مصرف سورية المركزي.

الحكومة تحاول ضبط الأسعار والدولار وردع التجار في اجتماع «نوعي»
توجيهات الحلقي: إحالة مخالفات سير شركات الاستثمار والنقل للمحاكم التموينية
مركز إستراتيجي لدراسة الأسعار.. والاستعداد لشهر رمضان المبارك

| الوطن

ترأس رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي اجتماعاً نوعياً لدراسة تتبع واقع أسعار المواد والسلع في الأسواق والجهود والإجراءات التي اتخذتها الجهات الفنية لضبط الأسعار واتخاذ إجراءات رادعة وآليات جديدة تعزز ضبط الأسعار ومنع حدوث خلل فيها.

وأكد أن الهمّ المعيشي للمواطن هو هاجس الحكومة اليومي للتخفيف عنه من الآثار السلبية لتداعيات الحصار الاقتصادي الجائر، مشدداً على أن الحكومة لن تسمح لبعض ضعاف النفوس من التجار مستغلي الأزمات من التحكم بأسعار السوق بهدف تحقيق مرابح غير مستحقة على حساب المواطن الصابر والصامد والمقاوم.

وأكد الدكتور الحلقي أن النجاحات المهمة التي حققناها على صعيد تعزيز استقرار وصمود الليرة السورية يجب أن يرافقها وجود أسعار واقعية للسلع والمواد في الأسواق كافة.

وأكد أن مؤسسات التدخل الإيجابي يجب أن تكون الذراع الأقوى للحكومة في الأسواق وبالتالي يجب تفعيل أدائها وإثبات حضورها بشكل فاعل في كل المحافظات بالتوازي مع الإجراءات التي تقوم بها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والاقتصاد والتجارة الخارجية والعدل والداخلية وغرف التجارة ودور الرقابة الشعبية وجمعيات حماية المستهلك.

وشدد الحلقي على أهمية إيجاد رؤية إستراتيجية لمؤسسات التدخل الإيجابي والتوسع في فتح منافذ وصالات جديدة للمبيع ومحاربة الفساد، وكذلك قيام وزارة السياحة بتصنيف المطاعم والمقاهي ووضع ضوابط للأسعار تخفف من الأعباء المعيشية أمام المواطن وقدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عرضاً لخطط وبرامج الوزارة والجهات التابعة لها والرؤية المستقبلية لضبط واقع الأسعار والإجراءات المتخذة والتي ستتخذ في هذا المجال حيث تطرق العرض إلى الجهود المبذولة لمحاربة رفع الأسعار بشكل عشوائي والعمل على تخفيضها وتحقيق توازن سعري في الأسواق وتوفير السلع الأساسية للمستهلك وتفعيل الرقابة التموينية وتشديد العقوبات لتحقيق أداة فاعلة ورادعة تتمكن من ضبط واقع الأسعار، ومحاسبة عدم الإعلان عن الأسعار وعدم إبراز فواتير وعدم ذكر المواصفات والتقاضي بأسعار زائدة بأجور النقل وغيرها وعدم السماح بربط الأسعار بتقلبات سعر صرف العملات الأجنبية والعمل على تخفيض أسعار المواد والسلع الأساسية ومحاربة ارتفاعها العشوائي وتحقيق التوازن وزيادة العرض.

وفي الاجتماع الذي حضره وزراء الإدارة المحلية والداخلية والعدل والتجارة الداخلية والاقتصاد والسياحة ومحافظا دمشق وريفها والمديرون العامون لمؤسسات التدخل الإيجابي ورئيس اتحاد التجارة ورئيس جمعية حماية المستهلك، تم مناقشة واقع الأسعار والتحديات والرؤى والأفكار التي تسهم في ضبط الأسعار ومراقبتها مراقبة مشددة تحقق الاستقرار السعري والسلعي في الأسواق تنعكس إيجاباً على المواطن. وطلب الحلقي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك برفع جدول لعدد الضبوط والإحالة للقضاء والإعلان على مستوى المحافظات كافة وأن تكون الرقابة فاعلة وحازمة.

كما طلب من وزارة السياحة رفع جدول أسبوعي لعدد المطاعم والمقاهي المغلقة والإجراءات المتخذة على صعيد مراقبة أداء المطاعم والمنشآت السياحية والاهتمام بالسياحة الشعبية وتوفير مستلزمات نجاحها.

ووجه الحلقي وزارة الداخلية بإيجاد آلية مناسبة لتحويل مخالفات السير من قبل شركات الاستثمار والنقل وإحالتها للمحاكم التموينية.

كما أكد ضرورة تحسين وجودة المواد المتوفرة في منافذ وصالات التدخل الإيجابي وتأمين عرض سلعي وفتح منافذ جديدة لتلبية احتياجات المواطن السوري في كافة الأحياء والمناطق والمحافظات، من أجل تعزيز صمود وقدرات الشعب السوري على الصمود، وسد حاجة السوق المحلية من جميع المواد والسلع وبأسعار مناسبة، والتوسع بافتتاح أسواق التشاركية بين كافة الجهات المعنية لترجمة ما تم التوصل إليه من قرارات وإجراءات وتهيئة تشكيلة سلعية مناسبة استعداداً لشهر رمضان المبارك.

مشدداً على أهمية إيجاد آلية جديدة لزيادة عدد المراقبين التموينيين وأهمية التعاون والتنسيق بين وزارة التجارة الداخلية وجمعيات حماية المستهلك خفيفاً للتشاركية وإيجاد قاعدة بيانات إحصائية لعدد الضبوط والإحالات للقضاء، وأهمية إيجاد مركز إستراتيجي لدر الأسعار وتتبع واقعها.

إشارة استفهام

يقول الخبر الذي وردنا من رئاسة مجلس الوزراء يوم أمس إن اجتماعاً نوعياً للحكومة ترأسه رئيس الحكومة بحضور ستة وزراء ومحافظين وعدد من المديرين العامين ورئيسي اتحاد غرف التجارة وجمعية حماية المستهلك، لدراسة وتتبع واقع الأسعار والسلع.

وهذا طبيعي وأقل ما يمكن فعله في ظل الظروف التي يمر فيها اقتصادنا بسبب الحرب وتداعياتها، لكن المستغرب في الخبر من أول كلمة فيه وحتى الأخيرة اختصار الاجتماع الذي وصف بأنه «نوعي» بتصريحات وتوجيهات رئيس الحكومة، مع ذكر عرض قدمه وزير التموين فقط، دون أن يذكر ما تم طرحه من قبل الحضور!!

فهل جاء ستة وزراء ومحافظان وعدد من المديرين العامين ورئيسا اتحاد غرف التجارة وجمعية حماية المستهلك ليستمعوا لرئيس الحكومة دون أن يتقدموا بآرائهم واقتراحاتهم، أما ماذا..؟

السواح: عدم دفع «العلاوة» يكبد المصدر خسارة ٣٠ ليرة بالدولار
٢٠١ مليون دولار تعهدات تصدير في ٢٠١٤ منها ٣٨ مليوناً لم تسدد حتى الآن!

| وائل الدغلي

توقع رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح توقف التصدير فيما إذا بقي تعهد قطع التصدير على وضعه الحالي والذي يسبب خسارة بحدود ٣٠ ليرة لكل دولار.

وأوضح السواح خلال اجتماع بين المصدرين ومندوبي مصرف سورية المركزي أن اتحاد المصدرين وافق على رفع الأسعار التأشيرية للصادرات السورية مقابل تعهد من المصرف المركزي بإقرار علاوة تصدير تجعل الخسارة في القطع طفيفة وغير مؤثرة ولا تتجاوز ٥ ليرات، ولكن الذي حصل عكس ذلك، حيث تم رفع الأسعار التأشيرية للألبسة من دولارين إلى عشرة دولارات وتمت مضاعفة السعر التأشيري للخضار ليصل إلى ٨ آلاف دولار للشاحنة ومعظم السلع التصديرية تضاعفت أسعارها التأشيرية بين ٥ إلى ٨ أضعاف وهذا الأمر أدى لمضاعفة الخسارة على المصدر فإضافة إلى خسارة تعهد القطع هنالك مبالغ إضافية يدفعها عمولات للبنوك ولتنظيم تعهد قطع التصدير.

وأشار إلى أنه وفي حال عدم إنهاء هذه المشكلة فستكون هنالك انتكاسة للصناعة الوطنية فعمليات التصدير الأخيرة كانت لبضائع جاهزة ولا بد من تصديرها، أما بعد الخسارة الكبيرة فقد يتوقف الصناعي عن العمل ولن يكون عندها مضطراً لتصريف هذه البضائع عن طريق التصدير وخصوصاً أن السوق الداخلي يعاني من تراجع كبير مع انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية.

من جانبه أشار مندوب مصرف سورية المركزي إلى أن المصرف حريص على عدم حصول أي خسارة في قطع التصدير وتم التنسيق في موضوع العلاوة وطريقة احتسابها بالتنسيق التام مع اتحاد المصدرين وبعد إقرار تسديد التعهد خلال خمسة أيام تم تمديده إلى فترة شهر نتيجة لحدوث ضغط على الليرة السورية في السوق.

وتم البدء بتنفيذ القرار رقم ١٦ نيسان الماضي ودفعت علاوة تصدير بمبلغ ٢٩ ليرة حيث كان سعر المصرف المركزي ٢٤٨ ليرة وسعر السوق الموازي ٢٨٢ ليرة وكان سعر الدولار على المصدر مع العلاوة ٢٧٧ ليرة والفرق فقط ٥ ليرات ولكن مع حدوث التذبذب الكبير في سعر صرف الليرة السورية منذ نحو الشهر إلى الآن لم يعد بالإمكان تطبيق هذا القرار ونحن مستعدون لدراسة أي اقتراح للوصول لحل يرضي جميع الأطراف.

وأوضح أن حجم تعهد قطع التصدير خلال العام ٢٠١٤ وصل إلى ٢٠١ مليون دولار تم تسديد ١٦٣ مليون دولار منها وهنالك مبلغ ٣٨ مليون دولار لم تسدد حتى الآن وطبعاً هنالك عقوبات على كل من يتأخر في تسديد تعهد قطع التصدير منها وضع اسمه على لائحة مخالفي أنظمة القطع ودفع غرامات مالية وتوقيف تنظيم أي تعهد قطع جديد باسمه وأوضح عدد من المصدرين أن الواقع الحالي لتعهد القطع غير مقبول ويشجع على التصدير بطرق غير نظامية فالخسارة تصل إلى ١٠٪ من خلال القطع عدا عن السعر التأشيري العالي وكلف الشحن الحالية وبالتالي فالتصدير سيتوقف نهائياً.

من جديد.. وزير الصناعة: هدر وفساد ومبالغات غير مقبولة بأرقام بعض المؤسسات

| الوطن

ناقش وزير الصناعة كمال الدين طعمة الخطط الإنتاجية والاستثمارية والتسويقية لعدد من المؤسسات والشركات الصناعية للعام ٢٠١٦ تمهيداً لعرضها على هيئة تخطيط الدولة، بهدف اعتمادها وتوفير الاعتمادات اللازمة لها.

وخلال الاجتماع أكد الوزير أن هناك حالات فساد وهدر كثيرة في المؤسسات ولاسيما المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، محملاً الإدارة مسؤولية ذلك، متسائلاً عن الأسس التي اعتمدتها الشركات والمؤسسات في عملها، ولاسيما أن هناك «مبالغات بالأرقام غير مقبولة أبداً».

واعترض الوزير على تبرير الخطأ الذي أكده مدير عام المؤسسة الكيميائية بأن الأخطاء حسابية»، حيث قال: «الخطأ لا يبرر بخطأ أكبر.. والتبريرات بالمطلق غير منطقية وعلى مديري التخطيط والتسويق قراءة الخطة قبل عرضها».

وأضاف طعمة: إن مدير الكيميائية لم يطّلع على خطة المؤسسة نهائياً لأن الخطة الاستثمارية والإنتاجية للعام ٢٠١٦ مرفوضة لما فيها من خلل في المؤشرات.

وذكر الوزير مثال الشركة العامة للإطارات المتوقفة عن الإنتاج ورغم ذلك فنفقاتها ١٦,٥ مليون ليرة سورية، الأمر الذي يؤكد أن الإنتاج المصروف غير متناسب مع الإنتاج الفعلي، متسائلا عن الأسباب الحقيقية لهذا الهدر.

ونوّه وزير الصناعة بأهمية التدقيق في خطط ومشاريع الشركات والمؤسسات والتدقيق في الأرقام الواردة فيها والاعتمادات المطلوبة للمشاريع مع مبرراتها، تمهيداً لتمكين هذه الشركات من الحصول على موافقة هيئة تخطيط الدولة ثم الحصول على احتياجاتها من المبالغ النقدية، مشدداً ضرورة التنسيق بين مديريات المؤسسات والتعاون فيما بينها عند عرض خطط الشركات ومناقشتها.

وأكد ضرورة الاستناد في وضع المشاريع الاستثمارية للشركات وفق دراسات الجدوى الموضوعة والاستفادة قدر الإمكان من الطاقات والإمكانات المادية والبشرية المتوافرة في الشركات ما يسهم في تحقيق ريعية أفضل ويعود بالفائدة على الشركة نفسها والاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات السوق المحلية. لافتاً إلى أهمية معالجة الخلل في أوضاع الشركات من الجوانب المالية والفنية والتسويقية والإنتاجية وضبط الإنفاق فيها وفصل المديريات الإنتاجية عن الفنية في بعض الشركات ووضع نظام داخلي للشركات التي ليس فيها نظام داخلي ما يسهم في تحديد المسؤوليات والقيام بالواجبات التي تقع على عاتق كل جهة.

وفي السياق ذاته بيّن مدير عام المؤسسة العامة للتبغ نادر عبدالله أن المؤسسة تسعى لاستثمار كل طاقاتها المتاحة وتجاوز الصعوبات التي تواجهها نتيجة نقص بعض المواد الداخلة في عملية تصنيع السجائر وقطع التبديل اللازمة لخطوط الإنتاج، مشيراً إلى ما تعمل عليه المؤسسة حالياً في عملية تصنيع السيجار التي تعد تجربة بدائية نحاول تطويرها ضمن الإمكانات المتاحة وتشغيل أيدٍ عاملة من خارج المؤسسة.

على حين أشار مدير عام المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء محسن عبيدو إلى حرص الإدارة على توفير كل احتياجات الشركات التابعة العاملة حالياً ومساعدتها لاستمرار العمل والإنتاج فيها لتلبية احتياجات السوق المحلية من مختلف أنواع الإسمنت وتلبية طلبات أعمال البناء، مؤكداً متابعة المؤسسة لواقع العمل في الشركات العاملة حالياً، ومتابعة تنفيذ الخطط الموضوعة واستثمار الطاقات البشرية والفنية في الشركات ومتابعة تنفيذ عقود التطوير في شركتي إسمنت طرطوس وعدرا لرفع الطاقة الإنتاجية لخطوط الإنتاج فيهما ومعالجة وضع الشركة العامة لصناعة البورسلان ومتابعة وضع الشركات المتوقفة حالياً.

وخلال الاجتماع تقدم مدير مؤسسة الأقطان بخطط الشركات والمشاريع التابعة للمؤسسة.

رئيس اتحاد الحرفيين: ٢٠٪ من الحرفيين يعملون والباقي متوقفون

| علاء أوسي

بيّن رئيس الاتحاد العام للحرفيين ياسين السيد حسن أن نسبة الحرفيين المستمرين في العمل لا تتجاوز ٢٠٪ من مجموع الحرفيين المسجلين لدى الاتحاد الذين يزيد عددهم على ١٤٠ ألف حرفي على مستوى القطر، مشيراً إلى أن المنشآت الحرفية البالغ عددها نحو ١٠٠ ألف منشأة قد تضررت في المحافظات كافة، ووصل حجم الضرر إلى ٨٠٪ في بعض المحافظات كريف دمشق والرقة وإدلب وحلب وحمص ودرعا ودير الزور وحماة، مشيراً إلى أن إجمالي الخسائر تقدر بمليارات الليرات السورية.

وفي حديثه لـ«الوطن» أكد رئيس الاتحاد العام للحرفيين أن الواقع الحالي للحرفيين ومنشآتهم في أسوأ مراحله نتيجة تأثرهم بالأزمة وما أصاب منشآتهم والمناطق الحرفية من تدمير وسرقة، أضف إليها هجرة بعض الحرفيين للخارج وسفر بعضهم للعمل لحين انتهاء الأزمة، مشيراً إلى الإغراءات التي قدمت من الخارج لاستقطاب اليد العاملة السورية.

قدم رئيس الاتحاد العام للحرفيين ياسين السيد حسن في حديثه لـ«الوطن» مجموعات مقترحات للنهوض بالقطاع الحرفي منها: تأمين حواضن للصناعات الحرفية وخاصة المنشآت التي تعرضت للتخريب لإعادة دوران عجلة الإنتاج، مشيراً إلى أهمية ذلك في تأمين فرص عمل للأيدي الماهرة والعقول المبدعة وبالتالي توفير سبل العيش الكريم لهم ولأسرهم، وتوفير سلع ومنتجات صناعية وحرفية تراثية كماً ونوعاً لتأمين حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض منها وهو ما يسهم في تحقيق النفع لخزينة الدولة، وطالب بتقديم قروض تشغيلية قصيرة المدى للمنشآت المتوقفة عن العمل، مع الإسراع بتعويض الحرفيين المتضررين ليتمكنوا من إعادة الحياة لمنشآتهم ويساهموا في مرحلة إعادة البناء والإعمار.

أيضاً شدد على المساعدة في إقامة القرى التراثية الحرفية كونها ضرورة إستراتيجية لبقاء ونمو وتطور الحرف والحفاظ عيها من الزوال، طالب بتأمين المشاركة في المعارضة الداخلية والخارجية بهدف التعريف بالإنتاج الحرفي وتسويقه.

كما طالب بإعادة النظر بالضرائب التي تفرض لأن بعضها يشكل عقبة تقتل المهن، ومنها على سبيل المثال قانون الإنفاق الاستهلاكي بما يخص نسبة الضريبة المفروضة على مادة الذهب.

وركز على ضرورة معاملة التنظيم الحرفي على أنه جزء لا يتجزأ من القطاع العام، وذلك تنفيذاً للمرسوم التشريعي ٤٤ لعام ٢٠١٠ الذي جعل الاتحاد منظمة شعبية يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، مطالباً الحكومة بتحقيق ذلك وإصدار التعليمات بهذا الشأن، إضافة إلى تفعيل دور المنظمة من خلال تمثيل أوسع في مجالس الإدارة المحلية ومجلس الشعب للمشاركة في مناقشة التشريعات الحكومية المتعلقة بالشأن الحرفي.

عن إعفاءات الرسوم الجمركية الممنوحة للتنظيم الحرفي في حالتي الاستيراد والتصدير، طالب بإصدار التعليمات التنفيذية للمرسوم ٦٨ لعام ٢٠١٣ لوضعه موضع التنفيذ والمتضمن إعفاء الحرفيين من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب البلدية والمالية بما فيها رسم الإحصاء ورسما الاستيراد والتدقيق والهبات والتبرعات.

وأكد أيضاً حماية المشاريع الاستثمارية من المزاحمة في الأسواق المحلية وإغراقها بالصناعات والمنتجات المماثلة للصناعة الوطنية.

رد

وزارة الاقتصاد: الأسعار التأشيرية تراجع دورياً وتصحح بما يضمن حماية الإنتاج المحلي

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم الصادرة بعددها ٢١٤٦ تاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠١٥ تحت عنوان:
معاون وزير الاقتصاد رمى الكرة في ملعب الجمارك...
اتهامات للجنة ترشيد الاستيراد بإجبار المستوردين على رفع قيمة بضائعهم...
مدير الجمارك لـ«الوطن»: لحماية الصناعة الوطنية ولا أحد يجبر المستورد على رفع الأسعار.
فإننا نبين لكم التوضيح التالي:

المبادئ الأساسية المتبعة من قبل لجنة الأسعار الاسترشادية:
تم اعتماد أربعة مبادئ أساسية للعمل على أساسها في سياسة التجارة الخارجية لتحديد احتياجات السوق لأهم السلع والمواد وترشيد الاستيراد.

المبدأ الأول: «تحقيق وفرة السلعة وضمان عدم فقدان أي سلعة من السوق»، إن استمرار دخول كل السلع إلى السوق عامل تبرز أهميته باستمرارية وجود سورية والسوق السورية على خريطة شبكات الإنتاج والتوزيع العالمية، وخاصة أن الطلب على السلع حتمي فإما أن تتوافر هذه المادة استيراداً أو تهريباً وبالتالي لا بد من عدم تبني سياستنا للتجارة الخارجية منع استيراد المادة.

المبدأ الثاني: «إعطاء الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية». فالطلب على استيراد هذه المواد وإن شكل ضغطاً على الليرة السورية وطلباً للقطع الأجنبي آنياً، إلا أنه على المدى المتوسط والطويل يعزز البنية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج لسلع كان يتم توفيرها استيراداً أو من خلال زيادة فرص التصدير وبالتالي تحقيق مورد إضافي للقطع الأجنبي؛ وهنا يتم التوافق بين سياسة وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي على تعزيز استيراد وتمويل مستوردات مستلزمات الإنتاج ففي العام ٢٠١٤ بلغت الموافقات لاستيراد الذرة الصفراء ١٣٨ مليون يورو وكذلك ١٠٤ ملايين يورو كسبة فول الصويا وهما مادتان تدخلان في صناعة أعلاف مربي الدواجن وتدريجياً تراجع حجم الموافقات على مادة الكسبة بعد عودة الإنتاج المحلي للكسبة من بذور الصويا.

المبدأ الثالث: «حماية الإنتاج الوطني» عبر ضبط موافقات الاستيراد وتخفيضها للسلع والمواد التي تنتج محلياً أو بدأت بالإنتاج محلياً لزيادة الإنتاج والتوسع بالتشغيل وهذه الحماية ليست كاملة وإنما جزئية وتدريجية ومؤقتة لرعاية عملية إعادة الإنتاج لدى الصناعة والزراعة المحلية وتتم هذه الحماية عبر لجنة حماية الإنتاج الوطني.

المبدأ الرابع: تحقيق اقتصاديات الحجم في الاستيراد، نتواصل مع أهم المستوردين للمواد الأساسية لتحديد الحد الأدنى من الكميات المستوردة التي تحقق جدوى اقتصادية للمستورد في عملية الشراء والشحن والتأمين، وفي هذا الإطار تواصلنا مع الفاعلين في قطاع الحديد (الإنتاج من الخردة محلياً، الإنتاج من حديد «البيليت» استيراداً)، ونعمل على وضع خطة عمل ريعية ونصف سنوية تؤمن استمرارية الإنتاج في العمل ونتوافق مع توازن سعر الصرف والحد من الطلب عليه، وتم تحديد الحد الأدنى المطلوب لكل شحنة في إطار القدرة الإنتاجية لمعامل الحديد واحتياجات السوق المحلية من هذه المادة ونعمل في هذا الإطار على تعزيز استجرار معامل الحديد المنتجة لمادة حديد البليت محلياً.

فيما يتعلق بالمقال المنشور في صحيفة «الوطن» بتاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠١٥ فهو يتعلق أساساً بمادتي: الزيت النباتي المكرر والسمن النباتي وهما مادتان يتم إنتاجهما محلياً وتخضعان لرسم جمركي ١٠٪ يحسب على أساس قيمة البضاعة المستوردة.

يتم إنتاج هاتين المادتين محلياً لكن الإنتاج المحلي لا يمكنه منافسة المستوردات منهما من المصدر الماليزي أو غيره لإمكانية الاستجرار بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة وهنا تقف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أمام خيارين: أما استيراد كميات من الزيت والسمن بأسعار منخفضة وبرسم جمركي ١٠٪ على القيمة المنخفضة وبالتالي زيادة الطلب على القطع الأجنبي بغرض استيراد هذه المواد التي يتم إنتاجها محلياً بما يتسبب بتراجع إنتاج المعامل المحلية التي تقوم بتشغيل العمال في الإنتاج والتخزين والتسويق، أو أن تقوم الوزارة بمنع استيراد هاتين المادتين.

الخيار الذي تبنته الوزارة هو توفير حاجز حمائي للصناعات الوطنية بتقييم الرسم الجمركي على أساس قيمة الزيوت والسمون ذات الجودة الممتازة أو الماركات العالمية الكبرى أي بسعر استرشادي (١٤٠٠) دولار أميركي للطن الواحد ورسم جمركي مقترح ١٠٪، وليس الطلب من المستورد فواتير غير نظامية وإنما تحديد القيمة التي يحسب على أساسها الرسم الجمركي، أي رفع قيمة الرسوم الجمركية المدفوعة من السمون والزيوت بغرض حماية الصناعة المحلية وتلبية حاجة السوق بالكميات والنوعيات المطلوبة التي لا تكفيها الصناعة المحلية، وضبط عدم احتكار الصناعة المحلية لأسعار مرتفعة.

ويتم حالياً العمل مع الفعاليات الاقتصادية والتجارية على مراجعة هذه الأسعار التأشيرية دورياً وتصحيحها بما يضمن حماية الإنتاج المحلي وتحقيق التوازن السعري في الأسواق.

المكتب الصحفي
لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية